CD/PV.910
15 August 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العاشرة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، بجنيف،
يوم الخميس ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/١٥

الرئيس: السيد فولكر هايتربرغ (ألمانيا)

(A) GE.02-64153 251102 271102

الـــرئيس: أُعـــلن افتـــتاح الجلسة العامة ٩١٠ لمؤتمر نزع السلاح. وأود، بادئ ذي بدء، أن أســـتعرض الجدول الزمني لجلسات الأسبوع القادم. كما أود أن أشير في هذا الصدد إلى المقرر الوارد في الوثيقة CD/1036 المتعلق بسير عمل مؤتمر نزع السلاح على وجه أفضل وفعال. وبموجب الفقرة الرابعة، سيعقد المؤتمر عقـــد جلستين عامتين في الأسبوع الحادي والعشرين والأسبوع الثاني والعشرين من الدورة. وإن الأسبوع المقبل يصـــادف حـــلول الأسبوع الحادي والعشرين من الدورة غير أنه، وحتى هذه المرحلة، ليس ثمة متكلمون بالنسبة لذلـــك الأسبوع. وبناء عليه، أقترح، إن لم يكن ثمة اعتراض، أن يعقد المؤتمر الأسبوع المقبل جلسة عامة واحدة فقط ويكون ذلك يوم الخميس كالمعتاد.

ليس ثمة ما يفيد الاعتراض.

وقد تقرر ذلك.

الـــرئيس: تضـــم قائمة المتكلمين اليوم ممثلي الصين وكولومبيا وبلجيكا. ويأخذ الكلمة، في البداية، ممثل الصين الموقر، السفير "هـــو".

الســـيد "هـــو" (الصـــين) (الكلمة بالصينية): أرجو أن تسمحوا لي، يا سيادة الرئيس، بأن أعرب، نيابة عن الوفد الصيني، عن تقديري لما أنفقتم من جهود في سبيل إعادة تنشيط الأعمال الموضوعية لمؤتمر نزع السلاح، وأن أعرب عن امتناننا لما أنجزه قبلكم السفير "ماركو رييما" والسفير "دو لا فورتيل" من عمل قيّم. كمـــا أود أن أغتـــنم هذه المناسبة لأتوجه بالشكر إلى السيد "سيرجي أوردزونيكيدزي"، الأمين العام للمؤتمر، والسيد إنريكي رومان موراي، نائب الأمين العام، والأمانة لما قدموه من مساعدة جـــمّة لعمل المؤتمر.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، والحالة الأمنية الدولية تسير على درب الانفراج. هكذا، تحسنت العلاقات بين القوى العظمى وتحققت سلسلة من التطورات الإيجابية في مجال الحد من الأسلحة ونزع السلاح. ويواجه المجتمع الدولي، في غضون ذلك، تحديات منها التهديدات المتكاثرة التي يزداد تنوعها وطابعها غير التقليدي. وقد برزت هذه التهديدات بشكل مهول بوقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي زعزعت حالة الأمن الدولي برمتها، وأثرت تأثيرا شديداً في مفاهيم الأمن لدى كل بلد. وإن كيفية تحقيق الأمن والحفاظ عليه في القرن الجديد من بين المسائل التي تشغل بالنا جميعاً إلى حد كبير.

وفي الوقت الراهن، بما يحدونا من تطلعات راسخة الجذور إلى التعددية وإشاعة الديمقراطية في العلاقات الدولية، فضلا عن الترابط المتنامي بين جميع الدول فيما يتعلق بالأمن، بات من الضروري أن نعتمد جميعا مفهوما

جديدا للأمن يرتكز على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون. وسيتطلب هذا بناء الثقة المتبادلة من خلال الحوار، وتسوية المنازعات عبر التفاوض، والسعي إلى إرساء الأمن من أجل تعاون مثمر متبادل. فلا سبيل غير ذلك لكي يحقق كل بلد أمنه الذاتي القائم على صون الأمن المشترك لجميع البلدان، ولا سبيل غير ذلك لنتمكن من إنشاء بيئة أمنية دولية يسودها السلام والاستقرار من أجل تحقيق التقدم المستدام في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وقد تراكمت لدى هيئات، مثل منظمة شانغهاي للتعاون والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، تجارب لا تقدر بقيمة في هذا المضمار.

ومنذ أن توقف العمل بمعاهدة الحدّ من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية التي شكلت خلال الثلاثين عاماً الماضية نواة لتوازن واستقرار استراتيجيين دوليين، شهد الإطار الاستراتيجي العالمي تطورا معقدا وجذريا. وتشكل نوعية الإطار الاستراتيجي العالمي الجديد الذي يتعين بناؤه الآن المسألة الملحة التي ينبغي لجميع البلدان تناولها لحفظ السلام والاستقرار العالميين حفظاً فعالاً خلال القرن الحادي والعشرين.

ونحن نعتقد، أولا وقبل كل شيء، أن الهدف الأسمى لأي إطار استراتيجي عالمي جديد يجب أن يكون تحقيق الأمن المشترك لجميع البلدان. وثانيا، يجب أن يرتكز هذا الإطار على حفظ معايير القانون الدولي واحترامها. وثالثا، قد يكمن السبيل الأكثر فعالية لوضع إطار استراتيجي عالمي مستقر في تعزيز التعاون الدولي. وفي هذا السياق، نعتقد ألا غنى عن العناصر الآتية: مواصلة الجهود وتكثيفها من أجل تعزيز نزع السلاح النووي والتقليص من دور الأسلحة النووية؛ ومنع تسليح الفضاء الخارجي ومنع حدوث سباق تسلح فيه، وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ وضمان عدم تسبب الشبكات الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية في الإخلال بالتوازن والاستقرار الاستراتجيين العالميين أو في انتشار القذائف والتكنولوجيات المتصلة بها.

ويتوقف إحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي على تحقيق التوازن والاستقرار الاستراتجيين العالميين وعلى مبدأ عدم الإخلال بأمن الجميع على حد سواء. فالدول التي في حوزتها أضخم ترسانات الأسلحة النووية وأكثرها تطوراً تتقاسم مسؤولية خاصة ورئيسية في مجال نزع السلاح النووي. وترحب الصين بتوقيع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي على معاهدة موسكو بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. ونأمل في أن يلتزم الطرفان عند تنفيذهما الالتزامات الناشئة عن المعاهدة بتطبيق مبدأ عدم التراجع في ومبدأ القابلية للتحقق تطبيقا صارماً، وذلك بغرض تخفيض ما لديهما من رؤوس حربية نووية ووسائل إيصال وتدميرها بشكل فعلي.

والصين بوصفها دولة حائزة للسلاح النووي، لم تعمد أبداً إلى المراوغة فيما يتعلق بمسؤولياتها وواجباتها ذات الصلة بنزع السلاح. إذ أعلنت رسميا، منذ أول يوم امتلكت فيه الأسلحة النووية، أنها لن تكون أبدا ومهما كانت الظروف سباقة إلى استخدام هذه الأسلحة. وعلاوة على ذلك، تعهدت الصين من دون قيد ولا شرط بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو في المناطق

الخالية من الأسلحة النووية. كما أبقت الصين دائما على حجم أسلحتها النووية عند الحد الأدنى اللازم للدفاع عن نفسها.

ونحـــــن نجـــدد دعوتنا إلى الدول الخمس الحائزة للسلاح النووي جميعها كي تتعهد كل منها للأخرى بألا تكون أبداً ومهما كانت الظروف سباقة إلى استخدام الأسلحة النووية وأن تلتزم من دون قيد ولا شرط وعلى نحـــو مـــلزم قانونا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها أبداً ضد أي دولة غير حائزة للسلاح النووي.

ومازلنا نولي أهمية كبيرة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لكونها تُستخدم في تفقد تحسن نوعية الأسلحة النووية. وهكذا، فعلى جميع البلدان أن تنظم حملة تدعو فيها إلى دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، وإلى الإسراع بإتمام الأعمال التحضيرية المتعلقة بقضايا من قبيل وضع نظام ملائم للتحقق. ومما لـــه نفس القدر من الأهمية ضرورة التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها، بهدف إيقاف الـــتراكم الكمي للمواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية. وإننا لنؤيد ما يبذله مؤتمر نزع السلاح من جهـــود في ســـبيل تحقيق برنامج عمل شامل ومتوازن من أجل بدء المفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية في وقت قريب.

وتفعيل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وإبرام معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية إلى جانب إبرام اتفاق ملزم قانونا بشأن ضمانات الأمن السلبية وسحب الأسلحة النووية الموجودة على أراضي بلدان أخرى أمـــور ستفضـــي إلى مواصلة الدفع قدما بعملية نزع السلاح النووي في اتجاه فرض الحظر الكامل على الأسلحة النووية وتدميرها تدميرا شاملا. ويتبوأ صون الاستقرار الاستراتيجي العالمي والحفاظ على الأمن التام لجميع البلدان أهميـــة بالغـــة لهذه العملية. وفي هذا السياق، فإن التنفيذ الشامل، لا الانتقائي، للوثيقة الختامية لمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ لا يكون أمرا مرغوبا فيه فحسب بل أمرا ضروريا. ونطلب من جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تقوم بذلك لضمان تأمين تحقيق عالمية الانضمام إلى المعاهدة، وذلك في أقرب الآجال.

ويعد إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية خطوة هامة إلى الأمام في اتجاه إنشاء عالم خال من الأسلحة الـــنووية. ولهذا الغرض، عملت الصين دوما على احترام وتأييد ما تبذله الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من جهـــود في ســـبيل إنشـــاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تتلاءم مع الوضع السائد في كل منها وتستند إلى الاتفاقـــات الـــتي تم التوصل إليها من خلال المشاورات. كما نؤكد على ضرورة احترام الدول الحائزة للأسلحة الـــنووية لوضع المناطق الخالية من الأسلحة النووية ووفائها بما عليها من التزامات تجاهها. وهكذا، وقعت الصين الـــبروتوكولات المـــلحقة بمعـــاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبليندابا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية

وصـــدقت عـــليها. ومن هذا المنطلق، تؤيد الصين الجهود التي تبذلها دول آسيا الوسطى لإنشاء منطقة خالية من الأســـلحة النووية. وإننا لنحترم وضع منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، وننظر بعين التقدير إلى جهود بيلاروس لإنشاء حيز خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا الشرقية. وتؤيد الصين أيضا موقف بلدان الشرق الأوســـط فـــيما يتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية ومنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في هذا الإقليم.

وفي عام ٢٠٠١، أعلن رئيس وزراء الصين عن دعم بلده المتواصل لما تبذله رابطة أمم جنوب شرق آسيا من جهود لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وعن استعداد الصين لتوقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء مـــنطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرقي آسيا في أقرب وقت ممكن. وتأمل الصين في أن تتوصل قريبا رابطة أمم جنوب شرق آسيا والدول الأربع الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى حل للقضايا التي لا تزال عالقة حتى يفتح باب التوقيع على البروتوكول في أقرب وقت. وترى الصين أيضا أنه يتعين عل الدول المعنية، عند إجراء مشاوراتها، أن تأخذ في الاعتبار على نحو كامل الاتفاق المبدئي الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصـــين عـــام ١٩٩٩ وأن تضـــمن توافق نص البروتوكول مع الغرض من المنطقة الخالية من الأسلحة النووية ومبادئها.

ويجســـد استكشـــاف الفضـــاء الخارجي واستخدامه لأغراض سلمية مطمح الإنسانية جمعاء ومطلبها. وبتواصـــل تطوير تكنولوجيا الفضاء، أضحى الفضاء الخارجي يلعب دورا أكبر في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعلمية للشعوب، إلى جانب استمرار تنامي ممتلكات كل البلدان فيما يتعلق بالفضاء. بيد أنه، وفي الوقت ذاته، كـــان تطور التكنولوجيات العسكرية والأسلحة المتصلة بالفضاء الخارجي إلى جانب تعاقب الجديد من نظريات ومفاهيم الحرب في الفضاء الخارجي سببا في ظهور خطر تسليح الفضاء الخارجي وجعله مسرحا لسباق التسلح. وســـيعرقل مثل هذا الاحتمال عملية الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي، بل وسيحيد بها عن السبيل السوي، فضـــلا عـــن إلحاقه ضرراً مستمراً بالاستقرار والتوازن الاستراتيجيين العالميين، وهو ما لا يخدم مصلحة أي بلد. وهكذا، فلا بد من أن تتصدر إجراءات درء هذا الاحتمال الخطير جدول أعمال المجتمع الدولي.

وفي ٢٩ حزيـــران/يونيه عرضت الصين، ومعها الاتحاد الروسي وفييت نام وإندونيسيا وبيلاروس وزمبابوي والجمهورية العربية السورية، على المؤتمر ورقة عمل ترد في الوثيقة CD/1679 المعنونة "عناصر محتملة لاتفاق قانوني دولي يبـــرم في المستقبل بشأن منع نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي والتهديد باستعمال القوة أو اســـتعمالها ضد الأجسام الموجودة في الفضاء الخارجي". ويتمثل هدفنا من ورقة العمل هذه في استخدام الإطار المتعدد الجوانب لمؤتمر نزع السلاح والقوة الإلزامية للقانون بغرض سد الثغرات الموجودة في النظام القانوني القائم بشأن مراقبة الفضاء الخارجي ونزع السلاح منه، ووضع حد فعلي لعملية تسليح الفضاء الخارجي بغرض ضمان

السلم والهدوء داخله. ولا بد من أن نبين أن ورقة العمل المشتركة هذه ليست إلا عرضاً لآرائنا الأولية بخصوص وضع معاهدة جديدة للفضاء الخارجي. وسنتقبل بصدر رحب أية آراء واقتراحات بشأن سبل تحسين هذه الوثيقة.

ويحدونـــا الأمـــل في أن يتمكن مؤتمر نزع السلاح من عقد جلسات رسمية أو غير رسمية للعكوف على دراسة مضمون ورقة العمل هذه، من أجل إرساء دعائم تسير عليها المفاوضات مستقبلا.

وقد سلطت أحداث ١١ أيلول سبتمبر الضوء من جديد على الطابع الملح والهام لوضع تدابير تكفل عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. فعدم الانتشار مسؤولية يتقاسمها المجتمع الدولي، وهي أيضا سياسة تداوم الحكومة الصينية على اتباعها. وقد اتخذنا تدابير تهدف إلى تعزيز وتحسين نظام الرقابة على الصادرات. ففي نهاية آذار/مارس ٢٠٠٢، أخطـــرت الصين الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأنها قد أتمت الإجراءات القانونية المطلوبة للانضمام إلى البروتوكول الإضافي الملحق باتفاق الضمانات ولدخول البروتوكول حيز النفاذ في الصين. ونأمل في أن تخطو بلدان أخرى خطى إيجابية في هذا المضمار.

يجب على المجتمع الدولي أن يستند إلى الجهود المتضافرة في اعتماد نهج تعاونية بدلا من النهج التصادمية، وفي تطـــبيق معايير موحدة عوضا عن المعايير المزدوجة أو المتعددة، وذلك بغرض وضع نظام عدم انتشار معقول ومنصـــف وعالمي مع العمل على تحديثه، وإبرام ما يتصل به من صكوك قانونية دولية يتعين على المجتمع الدولي احترامها والعكوف على تحسينها. فلا أمل له في بلوغ هدف عدم الانتشار، إلا بذلك.

ويعـــد تسرع أي بلد في فرض عقوبات غير مبررة على الآخرين بدعوى عدم الانتشار، أو على أساس قوانينه الداخلية أو سياسته الوطنية سلوكا يتعارض مع الحقوق والواجبات ذات الصلة التي أرساها القانون الدولي، وبالتالي سلوكا غير مقبول.

وفيما يتعلق بمسألة القذائف، قد يكون المضي في وضع آلية متعددة الجوانب تتسم بالشمول وعدم التمييز نهجـــا فعالا. وتؤيد الصين فكرة أن تلعب الأمم المتحدة دورا أساسيا وريياديا في هذا المجال. كما تدعم وتشارك بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكومي التابع للأمم المتحدة والمعني بالقذائف.

وقـــد شاركنا في جزء من النقاش الذي دار بخصوص مشروع مدونة قواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائـــف التســـيارية. وكملاحظة أولى، نرى أن مشروع المدونة لم يأخذ في الاعتبار كل الآراء التي تقدمت بها الدول النامية، ومن ثم فهو لم يرق إلى مستوى توقعاتها. وأملنا أن يتسع صدر واضعي هذا المشروع مستقبلا لتقبل مختلف الآراء، حتى تتسنى مواصلة تحسين محتوى النص، بحيث يحظى بدعم عدد أكبر من البلدان.

وإننا لنأسف شديد الأسف لإخفاق المؤتمر الخامس لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في عـــام ٢٠٠١ في التوصل إلى توافق في الآراء. وهكذا، يكتسي نجاح المؤتمر الاستعراضي المستأنف المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، أهمية خاصة لعملية الحفاظ على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعزيزها. ولا شك في أن نتائج المؤتمر ستتوقف على حسن نية جميع الأطراف وما يتعهدون به من التزامات. ولا بد من بذل كل جهد ممكن لمعالجة المخاوف السياسية والأمنية المعقولة لكل دولة طرف وتفادي المواجهة.

ولا تزال الصين تصر على أن مواصلة التفاوض على وضع بروتوكول متوازن وفعال يمثل الطريق الأشد واقعية للمضي قدما على درب التعزيز الشامل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي الوقت ذاته، تبقى الصين مستعدة للـــنظر في أي اقتراح يرمي إلى تعزيز مسار اتفاقية الأسلحة البيولوجية ضمن إطار متعدد الأطراف. و لا نعترض مبدئيا على اتخاذ تدابير لمتابعة مؤتمر الاستعراض الخامس، لعقد اجتماعات سنوية للدول الأطراف، وما إلى ذلك. لكننا نعتقد أنه ينبغي أن تُذكر بوضوح ولاية هذه الاجتماعات وفحواها ووضعها.

وقـــد ناضـــلت الصين دوما من أجل الحظر الكامل والتدمير التام لكافة أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيمائية. كما أننا التزمنا الدقة وحسن النية في الوفاء بما تفرضه علينا الاتفاقية من التزامات. ودأبنا على تعزيز وتحسين الضوابط التشريعية المتعلقة بتصدير واستيراد المواد الكيميائية ذات الصلة، إلى جانب تكنولوجيات ومرافق إنتاجها. وباعتبار الصين ضحية لاستخدام المواد الكيميائية، تطلب حكومتها من البلد المعني أن يباشر، في أقـــرب وقـــت ممكـــن، ووفقا لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، عملية تدمير شاملة لكل الأسلحة الكيميائية التي تركها على إقليم الصين، وأن يكفل القضاء الكامل والشامل عليها بأسرع ما يمكن، حسب الجدول الزمني المنصوص عليه في الاتفاقية. ونقدم تهانينا إلى السيد روجليو بفيرتر على تعيينه في منصب المدير العام لمنظمة حظـــر الأسلحة الكيميائية. ونأمل في أن تظل جميع الدول الأطراف على التزامها بتعزيز فعالية الاتفاقية وبعدها العالمي وأن تعمل جنبا إلى جنب في سبيل بلوغ هذا الهدف.

في الدورة الثانية التي عقدها فريق الخبراء الحكومي المعني باتفاقية الأسلحة التقليدية، والتي اختتمت أعمالها مؤخرا، أجرت جميع الأطراف مناقشات مفيدة ومستفيضة. ففيما يتعلق بمخلفات الحروب من المتفجرات، تحددت أســـس مشتركة كثيرة، بينما ظلت بعض الخلافات عالقة وتستحق مواصلة الدراسة والبحث. ونأمل في أن تتفق الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة التقليدية على سبلٍ وطرائق لحل مسألة مخلفات الحروب من المتفجرات. وفيما يتعـــلق بالألغـــام الأرضية المضادة للمركبات، لا زالت هناك اختلافات أساسية بين الدول الأعضاء. ونعتقد أن بروتوكول الألغام الأرضية المعدل أتى بحل مناسب لمسألة الألغام الأرضية المضادة للمركبات، ولا نرى حاجة لسن بروتوكول آخر في هذا الصدد.

وفي عـــام ٢٠٠١، وافـــق مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفـــة من جميع جوانبه على برنامج عمله واعتمدت الأمم المتحدة البروتوكول المتعلق بالأسلحة النارية الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

وهـــذه كلها خطوات هامة خطاها المجتمع الدولي في سبيل حل مسألة الأسلحة الصغيرة. ويُجري حاليا خـــبراء حكوميون، من بينهم خبير من الصين، حسب الولاية التي أسندها إليهم القرار المعتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا الغرض، دراسة تتعلق بمسألة تمييز وتتبع الأسلحة الصغيرة. ونتمنى لهم النجاح في عملهم. وأود أن أكرر دعم الصين للجهود الرامية إلى تعزيز الضوابط المفروضة على إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها. وهي حاليـــا تنفذ برنامج العمل بحسن نية وتنظر على نحو إيجابي في توقيع البروتوكول المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي في رأينا أن لا تعرّض التدابير المذكورة ، بأي حال من الأحوال، أمن أي بلد إلى الخطر. كما ينبغي أن تكون هذه التدابير واقعية وفعالة. ويتعين أن تكون تدابير التمييز هذه كافية بما يفي بتحديد البلد المصنِّع وتلـــبية احتياجات حكومات أخرى لتحقيق أغراض التتبُّع. ولا حاجة إلى وضع نظام عالمي موحد للتميز أو إلى نشر معلومات عن هذا التمييز.

وفيما يتعلق بدور مؤتمر نزع السلاح كمنتدى التفاوض المتعدد الأطراف الوحيد في ميدان نزع السلاح، يعمل المؤتمر كمقياس للحالة السياسية والأمنية الدولية. ويتوقف إنعاش المؤتمر مباشرة على البيئة الأمنية الدولية.

ومـــما لا شك فيه أن الآراء تتباين بشأن قضايا أساسية من قبيل الأحادية مقابل التعددية، والأمن المطلق لبلد واحد مقابل الأمن المشترك للجميع، وما إذا كان من الضروري التفاوض على إعداد وإبرام صكوك قانونية عالميـــة بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح. وكل هذه الآراء المتباينة كبحت بقوة جماح الجهود المبذولة لتحديد الأســـلحة ونـــزع السلاح، فإذا بها الآن في مفترق طرق لا تدري بالتحديد في أي اتجاه تتحرك. وفي مثل هذه الظروف، من الأساسي أن يقيّم مؤتمر نزع السلاح وينظر بعناية في مسائل من قبيل حالة النظام القانوني الدولي القـــائم بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح، ومستقبل النظام المتعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح، والحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي.

ويلاحـــظ الوفد الصيني أن الأطراف المعنية قدمت عدداً من الاقتراحات الجديدة بخصوص برنامج عمل مؤتمـــر نـــزع الســـلاح في محاولة للخروج من المأزق الحالي. ونحن ننظر بعين التقدير إلى هذه الجهود، كما أننا مستعدون للعمل مع جميع الأطراف، على أساس شامل ومتوازن، في سعينا إلى وضع برنامج العمل. وفيما يتعلق بالترتيبات العملية لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، قدم الوفد الصيني اقتراح تسوية إيجابياً وبنّاءً في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ بغرض توجيه عمل اللجنة المخصصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في اتجاه

التفاوض على الصكوك القانونية الدولية ذات الصلة بدلا من الإصرار على الحصول على ولاية بالتفاوض. ويحدونا الأمل في أن تعير جميع الأطراف العناية الكاملة لموقف الصين وأن ترد على هذا النهج البنّاء ردّا إيجابيا.

أما فيما يتعلق بالطريقة التي يجب على مؤتمر نزع السلاح التعامل بها مع مسألة الأسلحة الإشعاعية، فكلنا آذان صاغية، وسنسرّ بالإصغاء إلى آراء جميع الأطراف والنظر فيها. كما أننا نؤيّد استمرار عمل ثلاثة منسقين خاصين معنيين بالقضايا التنظيمية والإجرائية.

ولقد أعاد السيد جيانغ تسه مين، رئيس الصين، التأكيد على أن هدف السياسة الخارجية للصين يكمن في الحفاظ على السلام في العالم وتعزيز التنمية المشتركة. فلنمد أيدينا سعياً إلى تذليل الصعوبات والمساعدة على إنعاش عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح بهدف إنشاء بيئة أمنية دولية يسودها السلام والاستقرار.

الرئيس: أشكر ممثل الصين على بيانه، وعبارات الوّد التي توجه بها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على القائمة هو ممثل كولومبيا الموقر، السفير رييس.

السيد رييس رودريغيز: (كولومبيا) (الكلمة بالإسبانية): السيد الرئيس، بالنيابة عن سفراء بلجيكا والجزائر والسويد وشيلي، وبالأصالة عن نفسي، وبما أننا بلغنا اليوم نهاية فترة الأيام العشرة التي أشار إليها في البداية السفير دمبري فيما يتصل بمشروع اقتراح برنامج العمل الذي قدّمناه لينظر فيه المؤتمر، أودّ أن أنبئك بأننا نواصل مشاوراتنا ومازلنا نعتزم ممارسة الحق الممنوح لجميع البلدان الممثَّلة في المؤتمر والمتمثل في تحليل أفكار واقتراحها وتحسينها سعيا للخروج من حالة الجمود التي تصيب مؤتمر نزع السلاح.

ودعوني أيضا، يا سيادة الرئيس، أنتهز هذه الفرصة لأعرب عمّا نكنّه لكم من تقدير، لتحليكم بالنشاط والموضوعية والحياد في تسييركم لأعمالنا.

الرئيس: أشكر ممثل كولومبيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي توجه بها إلى الرئاسة. المتكلم التالي على القائمة هو ممثل بلجيكا الموقر، السفير لينت.

السيد لينت (بلجيكا) (الكلمة بالفرنسية): بادئ ذي بدء أودّ، يا سيادة الرئيس، أن أهنئكم على ما أبديتموه من نشاط والتزام في أداء واجباتكم بصفتكم رئيسا لمؤتمر نزع السلاح. وكونوا على يقين من أن بإمكانكم أن تعوّلوا على تعاون بلجيكا الكامل في ما تبذلونه من جهود لإخراج المؤتمر من الطريق المسدود الذي وصل إليه. كما أود أن أشكركم على المثابرة والالتزام الذي لا يعرف الكلل حيال المؤتمر، علاوة على استعدادكم للإصغاء ورحابة الصدر التي أظهرتموها حيال مبادرة السفراء الخمس.

في ٢٤ آب/ أغسطس، سنحتفل، إذا جاز التعبير، بحلول الذكرى الثانية لتقديم الوثيقة CD/1624، المعروفة بأنها اقتراح زميلي، السفير أموريم. وقد اعتبر البعض هذا الاقتراح، لمدة سنتين، أساسا للمشاورات المقبلة. في حين يرى البعض الآخر ، بمن فيهم السفراء الخمسة، الذين أعلنوا ذلك، أن من الممكن قبوله والعمل به توّاً. وعلى مر السنوات الأربع المنصرمة، لم يحظ أي اقتراح لبرنامج عمل بتأييد بالإجماع في هذا المجلس.

ولهذا السبب انكب فريق من السفراء ممن سبق لهم تولي منصب الرئاسة في الآونة الأخيرة على بحث نقاط الاختلاف المتصلة باقتراح أموريم وحاولوا صياغة عناصر نص يمكِّن المؤتمر من إنجاز عمله.

وقد عرض عليكم زميلي وصديقي السفير "رييس" بعض المؤشرات عن مستقبل مبادرتنا. وأود أن أقول إننا ما زلنا نتلمس سبل الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بالولاية المخصّصة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

ودعوني أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بالشكر إلى كافة الزملاء لما قدموه لنا من دعم بإسداء المشورة مع احترامهم المضمونَ والشكل على حد سواء. وتأكدوا من أننا لن نألو جهدا في مساعينا إلى الخروج ببرنامج عمل مقترح يقبله الجميع.

الرئيس: أشكر ممثل بلجيكا على بيانه، وعلى عبارات الوّد التي توجه بها إلى الرئاسة.

تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل من وفد يرغب في أخذ الكلمة ؟ إن لم يكن الأمر كذلك، أود، وقد بلغت فترة تولي ألمانيا الرئاسة نهايتها، أن أبدي بعض الملاحظات الختامية.

لقد اقترحت، في بياني الافتتاحي الذي أدليت به يوم ٢٧ حزيران/يونيو، أن نتناول النقاط الآتية أثناء تولي ألمانيا الرئاسة، وهي: أولاً أن نواصل جهودنا من أجل اعتماد برنامج عمل يستند إلى جدول الأعمال الذي اتفقنا بشأنه والوارد في الوثيقة CD/1662، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا المعروفة "بالقضايا الأربع"، وهي ضمانات الأمن السلبية ونزع السلاح النووي ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وثانياً، النظر مرة أخرى في البند ٥ من جدول أعمالنا المسمّى "أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة، والأسلحة الإشعاعية" بغرض إعادة بحث مسألة الأسلحة الإشعاعية في ضوء ما استجد من تهديدات إرهابية.

لقد ظلت مسألة الأسلحة الإشعاعية محل نقاشات مكثفة على المستوى الثنائي وداخل المجموعات. فخلال المشاورات غير الرسمية المفتوحة التي جرت بهذا الخصوص عقب جلستنا العامة في ٨ آب/أغسطس أبدى عدد هائل من الوفود آراء ومواقف كان الكثير منها ذا طابع أولي. وقد أعددت ورقة نقاش سأطلب من الأمانة أن تعتمدها

كوثيقة رسمية لمؤتمر نزع السلاح. وقد أبرز تبادل الآراء المفيد والمستفيض الأهمية التي نوليها للمسألة. وبناء عليه، لا بـــد مـــن أن يواصل مؤتمر نزع السلاح ، في رأيي، النظر في مسألة الأسلحة الإشعاعية والتفكير المشترك فيها بهدف الوصول إلى نتائج مشتركة. وفي هذا السياق، قد يكون تعيين منسق خاص خطوة ملائمة إلى الأمام. ولما كـــانت مـــبادرة الرؤساء الخمسة السابقين قد تضمنت حتى الآن تعيين منسق خاص معني بأمور منها الأسلحة الإشعاعية، فقد أحجمت عن تقديم هذا الاقتراح رسميا الآن حتى لا تتعقد الإجراءات.

وقد يكون من المفيد أيضا قبول الاقتراحات التي قدّمت خلال جلستنا غير الرسمية التي عقدت في ٨ آب/أغســـطس، كدعوة ممثل عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتقديم عرض عام عن أنشطة الوكالة في مجال الأسلحة الإشعاعية، وتجميع الوثائق الموجودة حتى الآن عن هذه المسألة في مؤتمر نزع السلاح. وأود أن أعيد التأكيد على أن المشاركة الواسعة النطاق في مناقشة هذه المسألة قد بيَّنت أنها تستحق المتابعة بصورة مستقلة عن مناقشة مسألة التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. ويمكن فعلاً، في الوقت الحالي، القول إن النقاش المثير الذي دار يعد مثالاً لما يمكن أن يكون عليه مؤتمر نزع السلاح عندما نعود إلى المناقشات الموضوعية.

وأصل بذلك إلى الهدف الأهم من فترة الرئاسة هذه، ألا وهو التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج العمل. لقد أجرت الرئاسة الألمانية مشاورات متنوعة بهدف تقريبنا من التوصل إلى أرضية مشتركة تجاه ما يعرف "بالقضايا الأربـــع". وأراني مضـــطر إلى التأكيد من جديد على حاجتنا إلى المزيد من التغيير في المواقف إذا كانت ثمة رغبة حقيقيـــة في بلوغ هذه الأرضية المشتركة. وستواصل ألمانيا، حتى بعد انتهاء فترة رئاستها المؤتمر، بذل كل ما في وســـعها، هنا في جنيف وفي اتصالاتها الثنائية على مستوى العواصم، للإسهام في تجاوز حالة الجمود التي يعيشها المؤتمر حاليا.

لقـــد حظيت بالبقاء على اتصال وثيق بزملائنا الموّقرين الذين تقدموا بمبادرة الرؤساء الخمسة السابقين. وأنـــا أرحب شديد الترحيب بالمناقشات المثيرة والموضوعية التي دارت بين الوفود وداخل المجموعات عقب طرح المـــبادرة من قبل السفير دمبري، باعتباره الأول بين أقرانه، خلال الجلسة العامة المعقودة في ٣١ تموز/يوليه. وإنه لأمـــر مشجع على نحو خاص أن شهدت الجلسات العامة أيضا إثارة ردود الفعل بهذا الشأن، مما قدم مثالاً على حسن الاستفادة من جلساتنا العامة.

وأعرب عن فائق احترامي للسفير "دمبري" والسفير "لينت" والسفير"رييس رودريغيز" والسفير "سلاندر" والسفير "فيغا" لما بذلوه من جهود خالصة في سبيل العودة بمؤتمرنا إلى العمل الموضوعي. وأدعو جميع الوفود إلى الاســـتجابة إلى هـــذه الجهود بنفس الروح، وكلي أمل في أن يخرج مؤتمر نزع السلاح، بفضل هذه المبادرة، من المأزق الذي يوجد فيه.

وأود أن أشـــكر أعضاء أمانتنا والمترجمين الشفويين لما أنجزوه من عمل ممتاز. وأعرب عن أصدق تمنياتي لخلفي السفير "زابو". كما أشكركم جميعا على تعاونكم.

هـــل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة؟ ليس الأمر كذلك. هكذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم. وسيعقد المؤتمر الجلسة العامة المقبلة يوم الخميس ٢٢ آب/أغسطس في الساعة ١٠/٠٠.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٠

- - - - -